ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

بيان ترانسبرانسي المغرب حول تراجع المغرب في مؤشر إدراك الرشوة
مقارنة مع سنة 2019

يستند مؤشر إدراك الرشوة برسم سنة 2020 إلى مختلف البحوث والدراسات الاستقصائية التي أجرتها وكالات دولية بهدف تحديد النقط التي حصلت عليها البلدان، وكذا ترتيبها، على مقياس الفساد. كما تُركِّز هذه الدراسات والبحوث على وضعية الفساد في القطاع العام، والتي يتم إنجازها كل سنة حول مؤشر إدراك الفساد.

خلال سنة 2020، اعتمد هذا المؤشر على 13 دراسة استقصائية وتقييمات أجراها خبراء بهدف قياس الفساد في 180 بلدا.

ويتضح من خلال مؤشر إدراك الرشوة بأن المغرب لا يزال يحتل موقع يمكن اعتباره كمنطقة فساد مزمن، وبأننا نشهد طوال السنوات الأربع الماضية نزوعا نحو تفاقم الوضع، وهو ما تؤكده نتائج بحوث استقصائية أخرى مثل مقياس الباروميتر العالمي، **إذ احتل المغرب في مؤشر إدراك الرشوة لسنة 2020 المرتبة 86 محصلا على النقطة 40**، متراجعا بذلك بنقطة واحدة وستة مراتب مقارنة بسنة 2019. وهذا يدل على المستوى الحاذ للرشوة ببلادنا. فما عدا الخطاب المناهض للفساد والذي فقد المصداقية تماما، فلا وجود لإشارة إيجابية عن إرادة حقيقية لمكافحة الرشوة بشكل فعّال.

وأمام هذه الوضعية، فإن ترانسبرانسي المغرب تثير مرة أخرى انتباه السلطات العمومية وكل الفاعلين المعنيين، للأخذ بعين الاعتبار خطورة الوضعية وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع والولوج إلى الخدمات العمومية. وكذلك مدى تأثير هذا التصنيف والنقطة المحصل عليها على صورة المغرب ومؤسساته. ويستلزم خروج المغرب من الفساد المتفشي تعزيز إجراءات مكافحة الفساد بشكل فعّال والتعبير عن إرادة سياسية حقيقية من أجل إنجاز على الخصوص ما يلي:

1. تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
2. استكمال قانون الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وعدم إفراغه من جوهره ومرتكزاته الأساسية ومن استقلالية الهيئة؛
3. سَن قانون متعلق بتضارب المصالح، وتنفيذه بهدف وضع حد لحالات تضارب المصالح التي يتم رصدها بشكل يومي، لا سيما في الصفقات العمومية؛
4. مراجعة قانون ضمان حماية فعالة الشهود والمبلغين عن الفساد؛
5. تجريم الإثراء غير المشروع في إطار المبادئ الأساسية التي ينص عليها القانون؛
6. تعديل القوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات وتنفيذها.

28 يناير 2021
المكتب التنفيذي